العرب
الثلاثاء 2020/03/31
السنة 42 العدد 11663

تركيا في القرن الأفريقي: ما لا تحققه المساعدات قد تأتي به الفوضى

قرب أنقرة سياسيا من أديس أبابا لا يمنعها من العبث بالأمن الإثيوبي

يقدم إعلان جهاز الاستخبارات والأمن الوطني في إثيوبيا عن إحباط محاولة تهريب لأسلحة تركية إلى البلاد دليلا جديدا على سياسات نشر الفوضى واستهداف استقرار الدول التي تنتهجها تركيا لتحقيق أهدافها، وهي سياسية لا تفرّق فيها أنقرة بين الدول التي تتفاخر بعلاقتها الجيدة معها والدول التي تناصبها العداء.

السير في طريق الإرهاب والفوضى

محمد أبوالفضل
كاتب مصري

القاهرة – تحمل خرائط التفاعلات الإقليمية الكثير من التناقضات. ففي الوقت الذي تعكس فيه انسجاما ظاهرا بين بعض الدول، يدور صراع خفي يتعلق بالسيطرة والنفوذ والقدرة على التحكم في المسارات السياسية والأمنية والاقتصادية. لذلك يكشف المزيد من الخوض في تفاصيل العلاقات بين الدول بعض الأوجه المتعددة وغير معروفة لكثيرين.

يبيّن التوقف عند الحالة الراهنة بين تركيا وإثيوبيا، وما وصلت إليه من تطورات، لماذا أنقرة القريبة سياسيًا من أديس أبابا تعمل ضد مصالحها الأمنية، وكيف تستطيع مدّ خيوطها الإيجابية للتعاون ونسج حيلها السلبية للتخريب في الوقت نفسه، وهل هذه الازدواجية مبرّرة أم من ورائها أغراض لا تريد أنقرة الإفصاح عنها؟

أصبحت هذه الأسئلة تتردد كثيرا في الأروقة الإثيوبية بعد إعلان أديس أبابا مؤخرا إحباط أكبر وأخطر عملية تهريب أسلحة قادمة من تركيا إلى الأراضي الإثيوبية، وهي ليست الأولى من نوعها فقد سبقتها عمليات أخرى، ربما كانت أقلّ في النوعية والكمية والارتدادات السياسية، لكنها وصلت بالفعل وتمّ اكتشاف أمرها والمكان الذي جاءت منه، وهو أيضا تركيا.

> أينما وجد الأمن والسلام يخفت نجم تركيا، وهو ما يجعلها مضطرة إلى إعلاء قيمة نشر العنف والإرهاب داخل الدول الصديقة

وأكد جهاز الاستخبارات والأمن الوطني في إثيوبيا قبل أيام ضبط معدّات مخبأة وسط أجهزة إلكترونية عبر شبكات تهريب دولية من خلال حاويتين تم شحنهما في ميناء مرسين التركي إلى ميناء جيبوتي، وبقيت هذه المعدات خمسة أشهر للتمويه كي يتسنّى تسريبها إلى الأراضي الإثيوبية والقيام بعمليات تخريبية تستغل النزاعات القبلية التي تتفجر من حين إلى آخر، واعتقلت الاستخبارات 24 شخصا من جنسيات مختلفة كانوا ينوون توزيع الأسلحة في عدة أقاليم لتأجيج الصراعات القبلية.

حذّرت أديس أبابا الحكومة التركية أكثر من مرة بسبب هذه التصرفات، وطالبتها بوقف تهريب الأسلحة إليها، وقررت تطوير التعاون مع الأجهزة الأمنية والاستخباراتية في كل من جيبوتي والسودان المجاورتين لكشف الخيوط الرئيسية التي جعلت إثيوبيا مستهدفة بهذه الوتيرة، وتكثيف الملاحقة لأعضاء يشاركون في شبكة عالمية بدأت تمثّل إزعاجا للحكومة، وسط بيئة محلية وإقليمية تمارس العنف منذ فترة، أو مهيأة لممارسته.

تفسيرات سياسية

لم تقدّم أنقرة تفسيرات ملموسة لأديس أبابا حول كيف، ولماذا تسرّبت هذه الأسلحة؟ وتحاول تجاهل الأمر كأنها ليست معنية به، أو لا تريد تسليط الأضواء عليه، وهو ما أثار حيرة بعض الدوائر الإثيوبية التي كانت تتطلع إلى زيادة مساحة التعاون مع والانفتاح على تركيا، والاستفادة من خصومتها مع مصر في تعزيز إمكانيات الحكومة الإثيوبية، حال ارتفعت حدّة الأزمة بين القاهرة وأديس أبابا، وخرجت عن إطار الضوابط السياسية والفنية.

منعت الروابط القوية بين أديس أبابا وأنقرة تحميل تركيا المسؤولية مباشرة عن الشحنة الكبيرة على أمل جمع الكثير من المعلومات التي تثبت تورّط أو براءة نظام الرئيس رجب طيب أردوغان في عمليات التهريب، أو البحث عن صيغة معتدلة تحفظ ماء وجه أنقرة، لأنه لا يستقيم حرصها على تطوير العلاقات والعمل على خلق متاعب جديدة لإثيوبيا في ملف قبلي ومناطقي تحاول سد الثغرات التي تؤدي إلى تفجيره، فما هي مصلحة تركيا؟

تملك أنقرة مجموعة كبيرة من الدوافع والمصالح التي تجعلها لا تتورّع عن مضايقة أديس أبابا مستقبلا، وفي الحدود التي تحافظ على درجة معقولة من القواعد المتماسكة حاليا، فالإمعان في طبيعة النظام التركي الأيديولوجية، وعلاقاته المتطورة في منطقة القرن الأفريقي، يقودان بسهولة إلى عدم استبعاد حدوث صدام مع إثيوبيا.

تضم إثيوبيا نسبة من المسلمين، تصل إلى نصف السكان تقريبا، ولا يعاني هؤلاء من مشكلة هيكلية في العلاقة مع النصف المسيحي من عدد السكان، لكن هناك أزمة محتدمة على الصعيد المناطقي، كما أن جيوب التيارات الإسلامية لم تتغلغل في المجتمع كثيرا مقارنة بدول مجاورة، ويحافظ على علمانيته التي تسعى حكومة أبي أحمد إلى ترسيخها، وقطع الطريق على الحركات الأيديولوجية قبل أن تستفحل وتجد نفسها في مواجهة محتومة مع الدولة.

إذا مضت الأوضاع وفقا للسيناريوهات المرسومة لإثيوبيا، من نهضة اقتصادية وسياسية واستقرار أمني واسع، ستغلق الأبواب أمام من يريدون توظيف النزاعات الداخلية، وتتحول إثيوبيا إلى دولة إقليمية قوية، ترفض أن تكون تابعة لأي من الجهات الخارجية، أو تدخل في تحالفات غير متكافئة أو يتم استثمار موقعها، لأن أديس أبابا لديها، بالتوازي مع أنقرة، علاقات جيدة مع كل من السعودية والإمارات، وعلاقتها ليست على ما يرام مع مصر.

تفضي بعض التحركات السياسية في المنطقة إلى شد وجذب بين أديس أبابا وبعض القوى القريبة منها، لكنها لم تتسبب في تعكير صفوها مثلا مع الرياض أو أبوظبي، ما يعني أنها ظلت بعيدة عن حسابات أنقرة حتى الآن، وكلما قويت شكيمة إثيوبيا رفضت الرضوخ لأي ابتزازات تركية أو قبول بتصرفاتها المريبة على المستوى الإقليمي، عقب نجاح أنقرة في تشييد قاعدة عسكرية في الصومال، والرغبة في تعزيز التعاون مع كل من جيبوتي وإريتريا.

استثمار في الصراعات

من هذه الزاوية قد تأتي المفاجآت، لأن تركيا تعتزم أن تجعل من منطقة القرن الأفريقي ركيزة لها ضمن ركائز القوة التي تطمح إليها، عسكريا واقتصاديا وسياسيا، لأن هذه المنطقة غاية في الأهمية، وشريان تتجاوز حيويته حدود التجارة العالمية التقليدية إلى تعظيم المكاسب الاستراتيجية بعد تحولها إلى نقطة جذب لقوى مختلفة من داخلها وخارجها، ووجود مشروعات تربط بين التنمية والسلام وجدت أصداء عند زعماء وشعوب المنطقة.

تقود هذه المعطيات إلى تنحية المشروعات التوسعية التي باتت جزءا من المخزون الذي تتوالى التقارير حول تطوراتها، وتضع تركيا في مقدمة الدول الساعية إلى القبض على زمام هذه المنطقة، ما يؤثر على طموحات إثيوبيا الإقليمية التي تعتبر القرن الأفريقي فضاء حيويا لها، ولا تريد أن ترى فيه قوة مجاورة لديها مقومات عسكرية تناطحها القيادة، فما بالنا إذا كانت هذه القوة من خارج الإقليم، وتعمل بكل قوة لمراكمة أوراقها.

تدرك أنقرة هذه الحسابات العميقة للدرجة التي جعلت من علاقاتها الجيدة مع أديس أبابا مدخلا لعدم التعجيل بالصدام، وهي تعتقد أن المساعدات الاقتصادية والاتفاقيات العسكرية التي عقدتها خلال السنوات الماضية كفيلة بكسب ود إثيوبيا، ربما يكون هذا صحيح بالمقاييس النظرية، أو عندما يشتد المرض على دول المنطقة، ويشمل أكبر دولة فيها، وهي إثيوبيا التي يعدّ تعافيها تهديدا يخيّم على كثير من تطلعات تركيا في القرن الأفريقي، ما يجعل انتشار الصراعات والحروب أهم أدوات القوة المادية في أجندة أنقرة.

من هنا يمكن فهم أسباب إرسال السفن التركية المحملة بالمعدّات العسكرية إلى المنطقة، ومنها إلى إثيوبيا، فالنيل من هذه الدولة بالمناكفات والتجاذبات الداخلية من أهم العوامل التي تضمن لأنقرة تفوّقا نوعيا في القرن الأفريقي، وتبعد أبرز خصومها المحتملين عن تقويض نفوذها.

درجت أنقرة على توظيف الصراعات وتسخيرها في صالح أهدافها، حدث ذلك في سوريا والعراق وليبيا، وبدأ مشروعها في الصومال من محطة استغلال التوترات المستمرة، وأصبح الاستقرار يمثّل عدوّا ضخما لحلفائها من القوى الإسلاموية، فأينما وجد الأمن والسلام يخفت نجم تركيا، والعكس، وهو ما يجعلها مضطرة إلى إعلاء قيمة نشر العنف والإرهاب داخل الدول الصديقة، وبينها إثيوبيا، طالما أنه يتوافق مع أغراضها.

تعلي إثيوبيا من شأن الوقت، وتضعه ضمن أدوات تنفيذ السياسة الخارجية، ولا تستعجل حكومتها الدخول في صدامات إقليمية قبل أن تكون الأجواء المحلية مهيأة، وبدأ تدفق شحنات الأسلحة التركية إلى أراضيها يثير الكثير من الغضب والحنق على أنقرة في الوقت الراهن، ويطرح أسئلة دقيقة حول أهمية العلاقات الجيدة ما لم تكن عاصما من الشدائد، ويبدو أن تركيا على وشك الدخول في مرحلة الشدة، إذا صمّمت على نشر التوترات في إثيوبيا، وواصلت العبث بأمنها كي تضع لها قدما في دول حوض النيل.

حاملات الطائرات الأميركية في بحر العرب.. قدرة محدودة على ردع إيران

وسط تصاعد التوتر مع إيران، تقوم البحرية الأميركية بتشغيل حاملتي طائرات في الشرق الأوسط، وهي سياسة يعارضها مسؤولون وخبراء أميركيون ويعتبرون أنها تلهي الولايات المتحدة عن التركيز على المنافسة مع الصين وروسيا.

واشنطن – يدور جدل في أوساط صناعة القرار الأميركي حول قدرة حاملات الطائرات في بحر العرب على ردع إيران. وبينما يشدّد قادة في البحرية الأميركية على أنها جزء من استراتيجية ردع طهران، يحاجج البعض بأن الأنشطة الإيرانية الخبيثة في المنطقة مستمرة على الرغم من وجود حاملات الطائرات.

مرد هذا الجدل، إعلان البحرية الأميركية، في 20 مارس، أن حاملتي الطائرات يو.إس.إس دوايت أيزنهاور ويو.إس.إس هاري ترومان موجودتان مع قاذفات بي – 52 في بحر العرب لإثبات القدرات المشتركة وتنظيم مهام متعددة.

وذكر موقع ديفانس نيوز أن إعلان البحرية الأخير أثار قلق خبراء الدفاع الذين اعتبروا هذا "الانتشار متهورا وغير فعال"، خاصة وأن استراتيجية الأمن الوطني تقتضي التركيز على روسيا والصين. في حين هناك من الخبراء والمسؤولين الأميركيين من يرى أن سياسة الضغط القصوى على إيران تفرض، إلى جانب العقوبات الاقتصادية وتصنيف الشركات والقياديين على قائمة التنظيمات الإرهابية، على الولايات المتحدة أن تبقي على حضورها العسكري في الشرق الأوسط.

يشدد المعارضون لهذه الاستراتيجية، على أهمية مواجهة إيران لكنهم يشككون في جدوى تحقيق ذلك عبر التواجد المستمر لحاملتي الطائرات في بحر العرب. ويقول بريان كلارك، أحد كبار المساعدين السابقين لرئيس العمليات البحرية، وهو الآن زميل أقدم في معهد هدسون "إنها استراتيجية غير متناسقة". وحسب تفسيره، الإيرانيون يعتبرون حاملات الطائرات وسيلة لجعل الأميركيين ينفقون الكثير من المال، فهي لا تهدد قدرتهم على إبراز القوة لأنهم يعرضونها من خلال أنشطتهم في المناطق الرمادية وعبر تحريك الوكلاء على الأرض. ولا تنفع حاملات الطائرات في التعامل مع هذه الممارسات.

وتؤيده في ذلك كالي توماس، المحللة في مركز الأمن الأميركي الجديد، التي تركز على إيران، لافتة إلى أن تصاعد العنف بين الولايات المتحدة وإيران على الرغم من وجود حاملة الطائرات يو.أس.أس هاري ترومان، التي وصلت إلى المنطقة في وقت متأخر في العام الماضي، يشير إلى القيمة المحدودة لقدرة استراتيجية التواجد البحري على ردع إيران نظرا إلى الإجراءات التصعيدية التي اتخذتها بعد ذلك.

أدى وجود يو.إس.إس دوايت أيزنهاور ويو.إس.إس هاري ترومان لأكثر من عامين إلى خسائر فادحة، بعد أن حذر قادة البحرية من عدم فعالية القرار على المدى الطويل. وكاد الأمر أن يكسر قدرة البحرية على إبراز قوتها. لكن مع تصاعد التوترات بسبب الهجمات الصاروخية على القواعد الأميركية والتي أسفرت عن مقتل عسكريين، أصبحت البحرية مضطرة إلى استعراض قوتها مرة أخرى.

لذلك، يرى المؤيدون ضرورة إبقاء القوات البحرية الأميركية في بحر العرب في حالة تأهب، ضرورة هذه السياسة الدفاعية باعتبارها مكملا لسياسة الضغط القصوى على إيران، التي تؤكد الإدارة الأميركية على المضيّ قُدما فيها، خاصة عبر فرض العقوبات، كما العمليات العسكرية المفاجئة.

تؤكد على ذلك، شهادة رئيس القيادة المركزية، الجنرال كينيث ماكنزي، الذي أبلغ المشرعين في مجلس النواب، في 10 مارس، أن حاملة الطائرات "لها تأثير رادع عميق يؤثر بشكل أساسي على إيران"، مضيفا "هم يعرفون جيدا ماذا تعني حاملة الطائرات، حتى أنهم يتتبعون وجودها. وأنا أعتبرها جزءا مهما من موقف الردع الفعّال ضد إيران".

وقال ماكنزي إن "أفضل تقدير لي أننا قد أعدنا إنشاء شكل من أشكال الردع القاسي مع إيران في أعقاب تصفية قاسم سليماني والهجوم على قواعدنا.

ويتمثل هذا الشكل من أشكال الردع من خلال إثبات وجودنا وممارسة القوة في المسرح، الذي ظل خاويا في ربيع عام 2019 والذي دفعهم إلى القيام بأعمال العنف التي بلغت ذروتها في يناير الماضي".

حاملة الطائرات هاري ترومان وسفينة الدعم القتالية السريعة والمدمرة فورست شيرمان تعبر مضيق باب المندب (عن البحرية الأميركية).

انتشار متهور أم سياسة ردع فعالة

كينيث ماكنزي
رئيس القيادة المركزية

حاملة الطائرات جزء مهم من موقف الردع الفعال ضد إيران

كالي توماس
باحثة في مركز الأمن الأميركي

الوجود البحري المكثف لم يمنع الأنشطة الإيرانية